الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ١٥
المعقودة يوم الثلاثاء،
٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

الرئيس:	السيد فيلشيز آشر	(نيكاراغوا)
لاحقا:	السيد العماري	(تونس)
	(نائب الرئيس)	

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (تابع)

القراءة الأولى (تابع)

الباب ٧ ألف - إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة

الباب ٧ باء - أفريقيا: الحالة الاقتصادية الحرجة والانتعاش والتنمية

الباب ٨ - إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات

الباب ٩ - إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.5/50/SR.15
02 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

95-81916
9581916

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (تابع) (A/50/6 (المجلدان الأول والثاني)، A/50/7 و A/50/16)

القراءة الأولى (تابع)

الباب ٧ ألف - إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة

الباب ٧ باء - أفريقيا: الحالة الاقتصادية الحرجة والانتعاش والتنمية

الباب ٨ - إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات

الباب ٩ - إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية

١ - الرئيس: دعا رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، السيد مسيلي، إلى عرض الأبواب ٧ ألف، و ٧ باء، و ٨ و ٩ من مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

٢ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض الفقرات المتعلقة بالأبواب ٧ ألف، و ٧ باء، و ٨ و ٩ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/50/7). وفي الفقرة رابعا - ٢، أشارت اللجنة الاستشارية إلى قيام مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بناء على طلب الأمين العام، بإنشاء مكتب لتقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة، يتولى، ضمن جملة أمور، تقديم الدعم لمدير البرنامج في ممارسة مسؤوليته المتمثلة في ضمان التنسيق وترابط السياسات على نطاق المنظومة تمشيا مع مسؤولية إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة في هذا الصدد. وكانت اللجنة الاستشارية قد طلبت توضيح هذه المسألة وأشارت إلى أنه جرى الإدلاء بقدر أكبر من الملاحظات التفصيلية بشأن هذه المسألة إلى المجلس التنفيذي للبرنامج.

٣ - وفيما يتعلق بالفقرة رابعا - ٥، حثت اللجنة الاستشارية الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة التي تستفيد من خدمات إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة على المشاركة بشكل أنشط في استعراض برنامج عمل الإدارة.

٤ - وفي الفقرة رابعا - ٦، رأت اللجنة الاستشارية أنه ينبغي إتاحة معلومات للجمعية العامة بشأن أوجه استخدام مبلغ قدره ٠٠٠ ٥٠٠ دولار أذنت به الجمعية العامة كمساهمة من الأمم المتحدة في تمويل أنشطة دائرة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية. وورد في تلك الفقرة، أن الجمعية العامة أشارت إلى أن هذا التمويل لن يستخدم لدفع المرتبات، وتكاليف السفر والأنشطة التمثيلية.

٥ - وفي الفقرة رابعا - ٤، أوصت اللجنة الاستشارية بالموافقة على طلب إنشاء ثلاث وظائف من أجل أنشطة التنمية المستدامة.

٦ - واعتبر أنه من المهم رصد الزيادة المطردة في النفقات المخصصة للخدمات التي يجرى توفيرها لأكثر من ٥٠٠ ١ من المنظمات غير الحكومية، وذلك بهدف تحديد ما إذا كان ينبغي اتخاذ إجراءات لتغطية هذه النفقات. وقد أشارت اللجنة الاستشارية إلى تلك المسألة في الفقرة رابعا - ٨.

٧ - وفي هذا الخصوص، رحبت اللجنة الاستشارية بالاقتراح الداعي إلى إنشاء وحدة للدعم الإعلامي ستضطلع بأمور من بينها مساعدة الإدارة في القيام برصد أدق للزيادة في الأنشطة المذكورة أعلاه، بما فيها ولايات الهيئات الحكومية الدولية وأنشطتها ذات الصلة.

٨ - وسيخصص المبلغ المقترح في إطار الباب ٧ باء والبالغ ٦٠٠ ٧٨٧ ٣ دولار، للبرامج الفرعية الثلاثة المقرر أن تنفذها إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة شؤون الإعلام. وفي الفقرة رابعا - ١٦، أعربت اللجنة الاستشارية عن أسفها لأن وظيفة المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا قد ظلت شاغرة لفترة طويلة وأوصت بتصحيح هذه الحالة في أسرع وقت ممكن.

٩ - أما فيما يتعلق بالباب ٨، فأوصت اللجنة الاستشارية في الفقرة رابعا - ٢٠ من تقريرها بالموافقة على الوظائف الأربع المطلوبة للشعبة الجديدة الخاصة بتحليل سياسات الاقتصاد الجزئي والسياسات الاجتماعية التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات. إلا أنها أوصت في الفقرة رابعا - ٢١، بإتاحة الوظيفة الإضافية المطلوبة لمتابعة أنشطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، عن طريق إعادة توزيع الموظفين.

١٠ - أما بالنسبة الى الباب ٩، فأشارت الفقرة رابعا - ٢٧ إلى خدمات الشراء التي تضطلع بها إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية وإدارة شؤون الإدارة والتنظيم. وفي هذا الصدد، تساءلت اللجنة الاستشارية عن جدوى الحاجة إلى وجود دائرتين للشراء وأوصت بأن يعيد الأمين العام النظر في هذه الحالة بغية دمج خدمات الشراء في الإدارتين وكفالة التنسيق الملائم مع دوائر المشتريات الأخرى في الأمم المتحدة.

١١ - وكانت المقترحات المشار إليها في الفقرة رابعا - ٢٦ موضع مناقشات مكثفة؛ فاللجنة الاستشارية، وعلى نحو ما أشار إليه التصويب الذي أدخل على تقريرها، لم تكن قد اتخذت موقفا من الاحتياجات من الموارد، المتصلة بهذه المقترحات.

الباب ٧ ألف - إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة

١٢ - السيد العماري (تونس): طلب من الأمانة العامة معلومات فيما يتعلق بالولاية التشريعية التي أُذن بموجبها لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بناء على طلب الأمين العام، بإنشاء مكتب لتقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة، ليتولى أمورا من بينها دعم مدير البرنامج في ممارسة مسؤوليته المتمثلة في مساعدة الأمين العام على ضمان التنسيق وترابط السياسات على نطاق المنظومة، وأيد، على غرار ذلك، توصية اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة رابعا - ٤ من تقريرها (A/50/7).

١٣ - وفيما يتعلق بالفقرة رابعا - ٦ المتعلقة بمساهمة الأمم المتحدة في تمويل أنشطة دائرة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية، أيد وفده اقتراح اللجنة الاستشارية بأن تقدم الدائرة، قبل موافقة الجمعية العامة على طلب اعتماد مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار، تقريرا عن أوجه استخدام المبلغ المساهم به. وذكر أيضا بأنه، سبق له خلال المشاورات غير الرسمية، أن طلب توضيحا يتعلق بسفر بعض أعضاء الهيئات الفرعية، مثل اللجنة الاستشارية ولجنة البرنامج والتنسيق، وبسفر أعضاء المنظمات غير الحكومية.

١٤ - السيدة رودريغز أباسكال (كوبا): أعربت عن أسفها لخفض الموارد المخصصة للباب ٧ ألف بنسبة ١٥,١ في المائة مقارنة بميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، نظرا إلى الأولوية التي توليها المنظمة لمعظم الأنشطة التي تضطلع بها إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة. وبالرغم من انتهاء الأنشطة المتصلة بإعداد المؤتمرات العالمية وعقدها، فلا يزال من الضروري الاضطلاع بأنشطة تكميلية؛ فمستوى التمويل المخصص لم يكن كافيا للاضطلاع بجميع الأنشطة المبرمجة ولأنشطة ذات الصلة التي تمخضت عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

١٥ - وأضافت تقول إن الفقرة ٧ ألف - ٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة (A/50/6/Rev.1) تنص على أن المسؤولية الرئيسية لدائرة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة تكمن في توفير الدعم لمهام التنسيق المركزية، ضمن أنشطة أخرى. وفي هذا الخصوص، لاحظت، على نحو ما أشارت إليه اللجنة الاستشارية في الفقرة رابعا - ٢ من تقريرها، أن مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قام، بناء على طلب الأمين العام، بإنشاء مكتب لتقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة، يتولى، ضمن جملة أمور، تقديم الدعم لمدير البرنامج في ممارسة مسؤوليته المتمثلة في مساعدة الأمين العام على ضمان التنسيق وترابط السياسات على نطاق المنظومة. وأعربت عن تساؤل وفدها، وعلى غرار وفد تونس، عن الكيفية التي جرى بها تفويض الأمين العام لتوجيه مدير البرنامج بتنفيذ هذه المهمة، وعن التبعات التي قد تترتب على النشاط الجديد الذي سيضطلع به مدير البرنامج بالنسبة لدائرة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة. فهي تعتبر أنه جرى إنشاء هيكلين للاضطلاع عمليا بمهام متطابقة.

١٦ - وختمت قائلة إن تخفيض الموارد المخصصة للجنة التنمية المستدامة، بنسبة ١٥,١ في المائة لا يتناسب مع الزيادة في الموارد المخصصة للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، كما أعرب وفدها

عن رغبته في معرفة كيف نشأت هذه الحالة. وأيدت الاقتراح الداعي الى إنشاء وظيفة واحدة من الرتبة ف - ٥ وأخرى من الرتبة ف - ٤ من أجل متابعة المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، والوارد في الفقرة ٧ ألف - ٥٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦ ١٩٩٧.

١٧ - السيد كوزنتسوف (الاتحاد الروسي): قال ردا على الملاحظات التي أبدتها اللجنة الاستشارية في الفقرة رابعا - ٥ من تقريرها فيما يتعلق بأهمية قيام الهيئات الحكومية الدولية بإجراء استعراض لكامل برنامج عمل إدارة السياسات الاجتماعية والتنمية المستدامة، ولا سيما بهدف خفض حجم الوثائق، إن وفده يعتبر أنه من الممكن والضروري خفض هذا الحجم من دون التأثير على أنشطة البرنامج أو الولايات. وأشار الى أن هذا التدبير لا يؤدي الى ترشيد عمل الهيئات المختلفة فحسب، بل أيضا يتيح تحقيق وفورات كبيرة.

١٨ - وفيما يتعلق بموضوع مساهمات الأمم المتحدة في تمويل أنشطة دائرة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية، المقدرة بمبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ دولار، أشار الى أن وفده يتفق مع رأي اللجنة الاستشارية الداعي إلى توفير المعلومات المتعلقة بأوجـــه استخدام المبلغ المساهم به قبل موافقة الجمعية العامة على الطلب لاعتماد مبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ دولار. وينبغي، على نحو ما نص عليه تقرير اللجنة الاستشارية، ألا تستخدم، هذه الأموال لدفع المرتبات، وتكاليف السفر، والأنشطة التمثيلية. ولذلك طلب الى ممثل الأمانة العامة أن يفيده بالغرض من طلب هذه الأموال وعن أوجه إنفاقها.

١٩ - وفيما يتعلق بتنظيم أنشطة دائرة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية، على نحو أكثر ترشيدا وفعالية ذكر أن اللجنة الاستشارية أُبلغت بأن الدائرة ستواصل تقديم الدعم والمساعدة للمؤتمرات والمنتديات والأحداث الرئيسية التي تعقد على نطاق منظومة الأمم المتحدة مثل الموئل الثاني، ومؤتمر الأمم المتحدة التاسع للتجارة والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي سيعقد في مقر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو). وحيث أن هذه المنظمات لها بالفعل نظام راسخ للإعلام والاتصال بالمنظمات غير الحكومية، يتبادر إلى الذهن تساؤل عما إذا كانت هناك ازدواجية في الأنشطة، وإنفاق للأموال بشكل غير ضروري. ورحب بالمبادرة الرامية إلى إنشاء وحدة للدعم الإعلامي، شرط أن تركز عملها على جمع المعلومات وتنسيقها ونشرها، وهي مهام تكتسي أهمية حيوية خلال المرحلة الحالية لأنشطة الإدارة.

٢٠ - السيد غوخال (الهند): لاحظ أنه جرى تخفيض إجمالي الميزانية المخصصة لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة؛ وفي حين فهم أن هذا التخفيض مرتبط بزوال بعض الأنشطة القائمة بذاتها، كالمؤتمرات الدولية الرئيسية في المقام الأول، أشار، الى أن النفقات المخصصة للسفر قد أُلغيت بدورها. وأشار إلى أن الغاية من إنشاء الإدارة هي تنسيق السياسات، وأنه، تبعا لذلك، لا يمكنها العمل بفعالية دون أن تكون على اتصال وثيق مع الهيئات الحكومية الدولية الأخرى بشأن المسائل المتعلقة بالسياسات. ولذا، فإن وفده يعتبر أنه يجب إعادة الميزانية المخصصة للسفر التي اقترحتها الإدارة في الأساس.

٢١ - وشاطر الوفدين التونسي والكوبي اهتمامهما بمعرفة ما هي بالضبط المهام الجديدة التي سيؤديها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذا الخصوص، ذكّر بأن إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة أنشئت في عام ١٩٩٢، بسبب وجود مشاكل تتعلق بتنسيق السياسات على ما يبدو، وبأن وظيفة الأمين العام المساعد أنشئت هي أيضا لهذه الغاية. وكانت الأمانة العامة قد أوضحت أن مهمة مدير البرنامج تتمثل في توفير الدعم الشخصي للأمين العام، لكنه تساءل عما إذا كان يجوز الاضطلاع بمهمة ذات طابع شخصي في منظمة مكونة من دول أعضاء.

٢٢ - وأضاف قائلا إن الهند تؤيد التوصيات التي أوردتها اللجنة الاستشارية في الفقرة رابعا - ٤ من تقريرها، والمتعلقة بإنشاء وظائف لدعم قدرة شعبة التنمية المستدامة وللاضطلاع بأنشطة متابعة المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة.

٢٣ - واستطرد قائلا إنه كان قد تم الاتفاق خلال مناقشات أجريت مؤخرا في لجنة البرنامج والتنسيق على تقديم اقتراح يدعو الى إدخال زيادة في ميزانية الإدارة في حال قررت الجمعية العامة إنشاء ولايات وأنشطة تشريعية جديدة، ولا سيما في سياق مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ولذا فإن وفده يطلب إلى الأمانة العامة أن تبين التدابير التي ترى أنه ينبغي اتخاذها في هذا الخصوص.

٢٤ - وختم يقول إنه ليس من الواضح ما إذا كان الهيكل التنظيمي الذي قدمته الأمانة العامة يعكس الهيكل الحالي للمنظمة، أو هيكلها في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ فيما لو قبلت اللجنة جميع مقترحات الأمانة العامة. فليس من الممكن على سبيل المثال التأكد من المهام التي ستناط في إدارة الشؤون السياسية بالوظائف الـ ٤٣ الجديدة المتصلة بالدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام، والأمر سيان بالنسبة الى أجزاء أخرى من الهيكل التنظيمي. ونتيجة لذلك، حث الأمانة العامة على إعطاء المزيد من المعلومات وعلى أن تبين بوضوح الهيكل الحالي والوظائف التي تسعى إلى إنشائها أو إزالتها، ذلك أنه في غياب مثل هذه المعلومات، لن يتمكن وفده من المشاركة مشاركة بناءة في المشاورات غير الرسمية.

٢٥ - السيد فتاح (مصر): قال إنه يتفق مع الآراء التي أعرب عنها ممثلو الهند، وتونس، وكوبا وأعرب عن قلقه لشح الموارد المتاحة لهذه الإدارة الهامة، وأشار الى أن انتهاء انعقاد المؤتمرات الدولية لا يعني أنه ينبغي إجراء أي تغيير في الموارد المخصصة للمجالين الاقتصادي والاجتماعي: بل على العكس، ينبغي زيادتها بهدف تمكين المنظمة من تنفيذ التوصيات الصادرة عن هذه المؤتمرات.

٢٦ - السيد آلوم (بنغلاديش): قال إنه نظرا لكون بنغلاديش بلدا ناميا، وبشكل أكثر تحديدا، من بين أقل البلدان نموا، فهي تولي هذا الباب اهتماما بالغا. وكرر تحفظاته فيما يتعلق بتخفيض الميزانية المخصصة للأنشطة المهمة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وأيد البيانات التي أدلى بها ممثلو الهند، وكوبا وتونس.

٢٧ - وختم قائلا إن اهتمام بنغلاديش لا يتركز على هذه الإدارة بحد ذاتها، بل على أوجه إدارة أنشطتها. فما من إدارة أخرى تهتم بالتنمية المستدامة، وهذه الأنشطة لا تنتهي بعقد مؤتمر أو باتخاذ إجراءات إدارية. وينبغي لهذه الإدارة أيضا أن تتحمل مسؤولية تنفيذ التوصيات التي اعتمدت. فوفده لا يفهم كيف يمكن إعداد ميزانية لم تتح فيها موارد لتنفيذ التوصيات التي اعتمدها ما لا يقل عن اثنين أو ثلاثة من أهم المؤتمرات، والتي ركزت أهدافها على الأنشطة الإنمائية والبلدان النامية بوجه خاص. وتساءل عما إذا كان لدى الأمم المتحدة نية الاضطلاع بهذه الأنشطة الهامة، التي، ينص عليها أيضا ميثاق الأمم المتحدة؛ أو ما إذا كانت تعتقد أنه يكفي عقد المؤتمرات الدولية وحسب. وعلى الرغم من أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو واحد من المنظمات الحكومية الدولية التي أنيطت بها مسؤولية الاضطلاع بالأنشطة الإنمائية، فثمة العديد من المسائل الأخرى التي اتخذ المجتمع الدولي توصيات بشأنها في أحدث المؤتمرات ولم يتمكن البرنامج من تنفيذها بمفرده. لذا، من الضروري تخصيص الأموال لأنشطة مثل هذه، لما فيه مصلحة تنمية العالم بأسره، والبلدان النامية بشكل خاص.

٢٨ - السيد حامد (السودان): ضم صوته إلى صوت الوفود الأخرى بقوله إنه ينبغي عدم تخفيض الموارد المخصصة لهذا الباب. فالأنشطة المتعلقة بالمجالين الاقتصادي والاجتماعي مرتبطة مباشرة بمصالح البلدان النامية ومستقبل التنمية المستدامة. لذا ينبغي عدم تخفيض تقديرات الميزانية لئلا ينتج عن ذلك اثر سلبي على هذه الأنشطة.

٢٩ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): قال إنه، جرى في الواقع، وكما يتضح من الجدول ٧ ألف - ١، تخفيض الموارد بمبلغ ٧ ملايين دولار. إلا أن هذا لا يعني أن الأولوية لم تول الى الإدارة. وفي الفقرة ٧ ألف - ٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة، أوردت، العوامل التي تعلل هذا التخفيض. وأولها أنه سيكون لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ أمانة مستقلة بدءا من نهاية عام ١٩٩٥، بحيث لن تكون الإدارة بعد ذلك مسؤولة عن توفير خدمات الأمانة. وستمول هذه الأنشطة من خارج الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة، مما سيمثل تخفيضا بنحو ٣ ملايين دولار في المبلغ المخصص للإدارة. وثمة عنصر مهم آخر هو عدد المؤتمرات التي عقدت خلال فترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ وهي: المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وبناء عليه، لن تجدد الاعتمادات التي خصصت لإعداد هذه المؤتمرات وعقدها، والتي بلغت نحو أربعة ملايين دولار. وحدث أيضا تخفيض بقيمة ٠٠٠ ٦٠٠ دولار نتيجة لتوقف توفير الخدمات لمجلس الأغذية العالمي. ومع أخذ التكاليف التي لن تتكرر في فترة السنتين المقبلة في الاعتبار، أمكن إدراج الأنشطة الجديدة لمتابعة المؤتمرات العالمية وطلب وظائف جديدة لتنفيذها.

٣٠ - وأضاف قائلا إن العديد من أوجه الانفاق، بما فيها السفر، يتصل بنفقات لمرة واحدة؛ وقد نتج عن ذلك أيضا تخفيض ظاهر في الموارد، إلا أن هذا لا يعني أن الإدارة ستتلقى موارد أقل من تلك التي تتلقاها حاليا من أجل تنفيذ برنامج عملها.

٣١ - واستطرد قائلا إنه تقرر تخفيض وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة في سياق زيادة فعالية الأمانة العامة. وقد أمكن ذلك من خلال ترشيد المهام ذات الصلة.

٣٢ - وختم قائلا إنه لم يطرأ أي تغيير فيما يتعلق بمهام تنسيق السياسات. إلا أن ذلك لم يمنع الأمانة العامة من اتخاذ تدابير أخرى لتعزيز تنسيق البرامج، بما في ذلك على سبيل المثال، الأنشطة التنفيذية أو المساعدة الطارئة. ومن الطبيعي أن تناط مسؤولية التنسيق الأساسية بالأمين العام، لكن ثمة حاجة أيضا الى دعم إضافي.

٣٣ - السيد هلبواكس (مدير شعبة تخطيط البرامج وميزانيتها): قال ردا على ممثل كوبا إنه طلبت أموال إضافية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، نظرا لأنه يُتوقع أن تعقد اللجنة في عام ١٩٩٦ دورة مدتها ثلاثة أسابيع لمعالجة الأعمال المتأخرة المتصلة بالنظر في التقارير التي قدمتها الدول الأطراف.
٣٤ - وأضاف قائلا إن الانخفاض في الموارد المخصصة للجنة التنمية المستدامة يستند الى تحليل للتكاليف أجري في العامين الماضيين.

٣٥ - وأكد، فيما يتعلق بدائرة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية، أنه ستتاح معلومات خطية قبل إجراء المشاورات غير الرسمية.

٣٦ - واعتبر أن الهيكل التنظيمي قد لبى طلب الجمعية العامة. فقد أعد هيكل يبين تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧، ويرد بشكل واضح شرح لجميع الوظائف الجديدة وعمليات إعادة التصنيف في الحواشي. ولم تدرج التخفيضات في عدد الوظائف، لكن بالإمكان القيام بذلك في المستقبل.

٣٧ - وفيما يتعلق بالمشاورات الحكومية الدولية، قال إنه سيجرى استعراض جدول المؤتمرات بهدف إيجاد فرصة لإجراء مشاورات أوسع مع الهيئات الحكومية الدولية المتخصصة قبل إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لتقديمها الى لجنة البرنامج والتنسيق، واللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة للنظر فيها.

٣٨ - السيدة رودريغز أباسكال (كوبا): كررت سؤالها المتعلق بالولاية الخاصة بإنشاء مكتب لتقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة وسألت عن قرار الجمعية العامة الذي أنشأ هذه المهام الجديدة لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٩ - السيد غوخال (الهند): سأل إن كانت الأمانة العامة تنوي تخصيص مبالغ إضافية للأنشطة التي نشأت عن القرارات المتخذة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وكما طلب توضيحا للهياكل التنظيمية التي لم تبين الدوائر التي خصصت لها الوظائف الجديدة. فعلى سبيل المثال، ليس من الواضح ما هي الشعب أو الوحدات التابعة لإدارة الشؤون السياسية التي ستخصص لها الوظائف الـ ٤٣ المخصصة للدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام. وبالنسبة للمقترحات الداعية الى إنشاء

وظائف جديدة، تود الوفود أن تعرف الوحدات التي ستضاف إليها هذه الوظائف. فالحواشي لم تبين ذلك، ومن الصعب مناقشة هذه المسألة في ظل هذه الظروف.

٤٠ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): قال إنه لا حاجة الى ولاية تشريعية من الجمعية العامة لإدارة وتعزيز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على نطاق المنظومة. فولايات الإدارة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم تتغير. إذ يضطلع الأخير بمهمة تنسيق الأنشطة التنفيذية، في حين يساعد مدير البرنامج الأمين العام في هذا المجال.

٤١ - وفيما يتعلق بأنشطة متابعة المؤتمرات العالمية، قال إنه في الحالات التي توجد فيها ولاية ملموسة لم تخصص لها موارد كافية، طلبت موارد إضافية في الميزانية المقترحة. وأشار الى أن الأنشطة التي لا ولاية محددة لها، فلم تدرج في الميزانية. كما أدرج بعض الوظائف الإضافية الخاصة بالأنشطة المتصلة بالتنمية المستدامة، بما فيها الأنشطة المتعلقة بالدول النامية الجزرية الصغيرة. وأدرجت وظائف إضافية أيضا لمتابعة أنشطة مؤتمر القاهرة، في إطار الباب ٨. وفيما يتعلق بمؤتمر بيجين، فقد أعيد تصنيف وظيفة مدير شعبة النهوض بالمرأة الى الرتبة مد - ٢. وفيما يتعلق بالتدابير المحددة التي اعتمدت في منهاج عمل بيجين، تم الاتفاق على هذه الولايات أو الأنشطة لكونها تعزز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال. وربما تكون الموارد المطلوبة لهذه الأنشطة غير كافية، لذا فإن الأمانة العامة تقترح طلب اعتمادات إضافية.

٤٢ - وختم قائلا إنه لم يسبق للأمانة العامة أن أعدت هياكل تنظيمية من قبل، وعليه فإن هذه الهياكل قد تكون ناقصة أو قد لا توفر جميع المعلومات التي تريدها الوفود. ولكن بالرغم من ذلك، فقد ذُكر، فيما يتعلق بإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، أنه تم طلب وظائف إضافية، وأنه لن تجرى عملية إعادة تشكيل ضخمة مقارنة بتلك التي أجريت في فترة السنتين السابقة. أما في الحالات التي حصلت فيها إعادة تشكيل هامة، كتلك التي شهدتها إدارة الشؤون السياسة، فيمكن إعداد الهيكل التنظيمي بطريقة مختلفة تيسيرا للمقارنة بين فترات السنتين.

٤٣ - السيدة رودريغز اباسكال (كوبا): أعربت عن عدم ارتياحها لرد المراقب المالي. فبعد ما أناطت الجمعية العامة بالإدارة مهام التنسيق بموجب القرار ٢١٢/٤٧ باء، بات يتعين على الأمين العام أن يحصل على موافقة الجمعية العامة قبل إناطة مهام جديدة لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إن البت في هذه المسألة السياسية الهامة يعود للجمعية العامة.

٤٤ - السيدة الماو (نيوزيلندا): قالت إنها فهمت أن المسؤولين التنفيذيين عن الوكالات المتخصصة أنشأوا، في الجلسة الأخيرة للجنة التنسيق الإدارية، أربع فرق عمل أنيطت بها مسؤولية محددة تتمثل في متابعة أنشطة المؤتمرات الدولية التي عقدت في السنوات القليلة الماضية، باستثناء مؤتمر بيجين الذي سينشأ له الفريق العامل ذو الصلة ما أن تدرس الجمعية العامة منهاج العمل. وأعرب وفدها عن رغبته في معرفة

ما إذا كان المزيد من المعلومات سيرد في المشاورات غير الرسمية بشأن قرارات لجنة التنسيق الإدارية فيما يتعلق بمتابعة أنشطة المؤتمرات، إذ أن تقديم مزيد من المعلومات الأساسية يكون مفيدا للنظر في هذه المسألة.

٤٥ - الرئيس: قال إنه سيتم تقديم المعلومات الإضافية ذات الصلة، وأنه لم تكن هناك تعليقات إضافية، فإنه سيعتبر أن اللجنة الخامسة قد أنهت قراءتها الأولى للباب ٧ ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ وأنها قررت إحالة هذه المسألة إلى المشاورات غير الرسمية لمواصلة استعراضها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

الباب ٧ باء - أفريقيا: الحالة الاقتصادية الحرجة، والانتعاش والتنمية

٤٦ - السيد إيتوكيت (أوغندا): قال إنه يعلق أهمية كبيرة على الباب ٧ باء من الميزانية المقترحة ولاحظ أن الأمين العام اقترح في الجدول ٧ باء - ١ مبلغا قدره ٣,٧ مليون دولار للأنشطة التي يغطيها هذا الباب، وأن الموارد الخارجة عن الميزانية تبلغ زهاء ٠٠٠ ٦٠٠ دولار لفترة السنتين. وأضاف أن رئيس اللجنة الاستشارية، أشار الى أن هذا المبلغ ضئيل ولا يتلاءم مع المسؤوليات التي سيُضطلع بها في العامين القادمين في مجال الانتعاش والتنمية في افريقيا. وذكر أنه قد أُنفق مبلغ قدره ٤ ملايين دولار على المؤتمرات التي عقدت مؤخرا وتساءل عن التكاليف التي تم تكبدها للإعداد للذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة والاحتفال بها.

٤٧ - وأعرب عن قلقه وهو يتحدث باسم مجموعة الدول الأفريقية، لانخفاض مستوى الموارد وعن اتفاقه التام مع تعليق لجنة البرنامج والتنسيق (A/50/16، الفقرة ١٠١) الذي يفيد بأنه ينبغي للجمعية العامة أن تعيد النظر في مستوى الموارد المخصصة للأنشطة المتعلقة بأفريقيا.

٤٨ - وفيما يتعلق بمسألة توزيع الموارد المقترحة في الجدول ٧ باء - ١، رحب بالاقتراح الداعي إلى إنشاء وظيفتين جديدتين في الرتبة ف - ٣، ورأى أنه كان بالإمكان توزيع هذه الموارد على البرامج بطريقة تتلاءم بقدر أكبر مع الأولويات التي حددتها الجمعية العامة. واقترح أن تعيد الأمانة العامة النظر في التوزيع المقترح للموارد.

٤٩ - واشار إلى البرنامج الفرعي ١، فأعرب عن قلقه، على غرار ما فعلت اللجنة الاستشارية في الفقرة رابعا - ١٦ من تقريرها، لأنه حتى الموارد المحدودة المخصصة يمكن تحويلها إلى غايات أخرى، وطلب توضيحا من الأمانة العامة بشأن هذه النقطة. وشدد على أن الأمانة العامة ينبغي أن تراعي بالكامل الأولوية العالية التي منحتها الجمعية العامة لأنشطة تقديم المعونة للانتعاش والتنمية في أفريقيا، وأن تقترح مستوى مؤاتيا من الموارد.

٥٠ - وأشار إلى الأنشطة المقرر أن تضطلع بها إدارة شؤون الإعلام، وأيد جهود هذه الأخيرة الرامية إلى التعريف بالحالة الاقتصادية الحرجة لأفريقيا في جميع أنحاء العالم وحث على تخصيص موارد كافية لها.

٥١ - وفيما يتعلق بمسألة الموارد المطلوبة تحت عنوان الخبراء الاستشاريون والخبراء، قال إن وفده يؤيد استخدام الموارد في الأنشطة التي لا تتوافر خبرات للأمانة العامة في مجالها، وأكد على ضرورة بناء قدرة داخلية لتلك الأغراض. وعندئذ ربما يمكن استخدام الموارد المخصصة للبرنامج الفرعي ٣ للاضطلاع بقدر أكبر من الأنشطة الفنية.

٥٢ - وختم قائلا إنه ذكر مرارا بأنه ينبغي اتاحة قدر من المرونة للأمين العام في استخدام الموارد المخصصة للانتعاش والتنمية في أفريقيا. وأكد أن وفده لن يؤيد ممارسة هذه المرونة ما لم تراع الأولوية التي جرى تحديدها؛ وأنه لا يحبذ إعادة توزيع الموارد التي تم تخصيصها للأنشطة ذات الأولوية.

٥٣ - السيد العماري (تونس)، نائب الرئيس، يترأس الجلسة.

٥٤ - السيد فاغوندس (البرازيل): أعرب عن تأييده الكامل للرأي الذي مفاده أن مجموع ما اعتمدته الميزانية للباب ٧ باء لا يكفي لتلبية احتياجات البلدان الأفريقية. وهو يعتقد أيضا أنه ينبغي اعتماد التوصية الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية والمؤيدة لإنشاء وظيفتين جديدتين من الرتبة ف - ٣ في إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وشدد أيضا على ضرورة تمويل الحملة الهادفة إلى تعزيز التوعية على نطاق العالم بالحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا، تمويلا كافيا.

٥٥ - السيد فتاح (مصر): وافق على ما قاله ممثل أوغندا بأن الموارد المخصصة لأفريقيا في الباب ٧ باء محدودة جدا. وفيما يتعلق بالمشاكل المتعلقة بوظيفة المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا، المذكورة في الفقرة رابعا ـ ١٦ من تقرير اللجنة الاستشارية، أعرب عن أمله في أن تصحح هذه الحالة.

٥٦ - السيدة شيراوز (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفدها يرى إن إنشاء باب جديد في الميزانية من أجل الحالة في أفريقيا لا يقدم أية مزايا إدارية أو برنامجية. بل على العكس، فإنه يحد من قدرة الأمين العام على إعادة توزيع المزيد من الموارد إلى هذا البرنامج، نظرا لأنه سيكون من الصعب من الناحية الإدارية على الأمين العام إعادة توزيع الموارد فيما بين أبواب الميزانية في فترة السنتين القادمة. ووافقت على أن الموارد المخصصة للباب ٧ باء موارد محدودة إذا ما نظر إليها بمعزل عن غيرها من الموارد، إلا أنه يجب النظر الى هذا الباب من الميزانية في سياق الأبواب الأخرى، ويجب أيضا مراعاة مجمل الموارد المخصصة لأفريقيا بهدف اتخاذ قرار مدروس بشأن ما إذا منحت مقترحات الأمين العام هذه المسألة الأولوية التي تستحق. وقالت إن وفدها يعتقد أن لا حاجة لإنشاء الوظيفتين الجديدتين، حيث أن الإدارات التي يعتزم إنشاء الوظيفتين من أجلها يمكن أن تستوعب تلك المهام.

٥٧ - وافق كل من السيدة رودريغيز أباسكال (كوبا)، والسيد جاكتا (الجزائر)، والسيد أكبلوغان (بنن)، والسيد مالان (كوت ديفوار)، والسيد أوادي (كينيا) والسيد أنكونكو (الكونغو) على ما ذهب إليه ممثل أوغندا من أن الموارد المخصصة للباب ٧ باء غير كافية.

٥٨ - السيد آلوم (بنغلاديش): اقترح أن ينفذ الأمين العام التوصية التي تقدمت بها اللجنة الاستشارية في الفقرة رابعا ـ ١٦ من تقريرها وبأن يصحح القرار المتخذ بشأن إنشاء وظيفة المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا، لأنه يتعارض تعارضا تاما مع القرار الذي اعتمد في آخر جلسة للاستعراض الشامل لمنتصف المدة، الذي أكد على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أقل البلدان نموا وأفريقيا.

٥٩ - السيد ايتوكيت (أوغندا): قال إن وفده سيدرس بعناية جميع أبواب الميزانية وسيسعى إلى الحصول على تبرير لجميع المقترحات الواردة فيها. وفيما يتعلق بإنشاء وظيفتين جديدتين، أعرب عن استعداد وفده لمناقشة هذه المسألة مع الوفود التي تعتبرها تدبيرا غير ضروري.

٦٠ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): قال ردا على التعليقات التي أدلت بها الوفود بشأن الباب ٧ باء، إنه بالنسبة الى مسألة إجمالي الاعتمادات المخصصة لهذا الباب، يجب أن يكون ماثلا في الأذهان أن هذه الموارد المطلوبة مخصصة لأنشطة تنسيق المساعدة إلى أفريقيا، وليس لتقديم المساعدة المباشرة إلى جميع المناطق في تلك القارة. وعليه، فهي لا تمثل الموارد الإجمالية التي خصصتها الأمم المتحدة لأفريقيا. وشدد على أنه جرت في الواقع زيادة ميزانية مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا بنسبة ٩,٢ في المائة خلال فترة السنتين السابقة، وعلى أنه بالرغم من أن هذه الزيادة تبدو ضئيلة، فإنه سيتبين أنها ثاني أضخم زيادة في المقترحات المتعلقة بالميزانية الجديدة، إذا ما قورنت بالزيادات في الأبواب الأخرى.

٦١ - وفيما يتعلق بالرصد المقارن لتكاليف تقديم الخدمات لمؤتمرات الأمم المتحدة، حذر من المقارنات المتسرعة، لأن هذه المؤتمرات أدت دورا هاما جدا في تعزيز التنمية الاجتماعية والنهوض بالمرأة، وقربت فيما بين الحكومات والهيئات غير الحكومية. وأعرب عن اقتناعه بأن الموارد التي خصصت لتلك المؤتمرات هي أموال أنفقت في مكانها.

٦٢ - وأعرب عن أمله في أن تعود الحالة الوارد وصفها في الفقرة رابعا ـ ١٦ من تقرير اللجنة الاستشارية، إلى طبيعتها قريبا، نظرا لعودة شاغل الوظيفة إلى مركز عمله كمنسق.

٦٣ - أما بالنسبة إلى النفقات المخصصة للخبراء الاستشاريين والخبراء، فقال إن الحاجة إلى الموارد المخصصة لذلك الغرض ترد في إطار البرنامجين الفرعيين ١ و ٢ وليس في إطار البرنامج الفرعي ٣.

٦٤ - السيد ايتوكيت (أوغندا): قال، ردا على تعليقات المراقب المالي، إنه سيكون من المفيد لو قامت الأمانة العامة، كجزء من استعراض منتصف المدة لخطة العمل الجديدة للأمم المتحدة من أجل تنمية افريقيا

في عقد التسعينات، بتقديم شرح تفصيلي لجميع الموارد المخصصة للتنمية والانتعاش في افريقيا، سواء كانت هذه الموارد من داخل منظومة الأمم المتحدة أو من خارجها. إلا أنه لم يتفق تفسير المراقب المالي للزيادة بنسبة ٩,٢ في المائة في الموارد المخصصة لمكتب المنسق الخاص لافريقيا وأقل البلدان نموا؛ ففي حين كانت هذه النسبة ثاني أضخم زيادة من حيث القيمة النسبية، فإنها كانت ضئيلة من حيث القيمة المطلقة.

٦٥ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة اختتمت قراءتها الأولى للباب ٧ باء من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ وأنها قررت إحالتها إلى المشاورات غير الرسمية لمواصلة النظر فيها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

الباب ٨ - ادارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات

٦٦ - السيد ميهاي (رومانيا): رحب بمبادرة الأمين العام الداعية إلى إنشاء شعبة تحليل سياسات الاقتصاد الجزئي والسياسات الاجتماعية وأعرب عن تأييد وفده للبرامج المشار إليها في الباب ٨، وبخاصة البرنامج الفرعي ٥ وتوصية اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة رابعا - ٢٠ من تقريرها.

٦٧ - السيد غوخال (الهند): قال في حين أن وفده يوافق عموما على المقترحات المتعلقة بالميزانية في الباب ٨، فإن لديه تحفظات سبق له الاعراب عنها في لجنة البرنامج والتنسيق، بشأن الحاجة إلى إنشاء شعبة جديدة لتحليل سياسات الاقتصاد الجزئي والسياسات الاجتماعية. وأضاف أنه يمكن تنفيذ ولاية هذه الشعبة ضمن إطار الهيكل التنظيمي الحالي لادارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات. وفي حين أنه كان قد أحاط علما بتوصية اللجنة الاستشارية بالموافقة على الطلب القاضي بإنشاء ٤ وظائف إضافية، ذكر أنه لم يكن مقتنعا بأنها ضرورية.

٦٨ - وختم قائلا إن لجنة البرنامج والتنسيق لم توافق على سرد البرامج الواردة في اطار الباب ٨ وإن وفده لا تزال لديه تحفظات فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢، المعنون المشاكل والتوقعات المتعلقة بالتنمية المتكاملة، ولا سيما الاشارة في الفقرة ٨ - ٤٢ إلى تنفيذ أنشطة في مجالات الأمن، والاقتصاد وتقديم التقارير إلى مجلس الأمن عن الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية لبناء السلم بعد انتهاء الصراع وتواصل التنمية. فلا علاقة لهذا الأمر بولاية إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات؛ وبناء عليه ينبغي تعديل هذه الفقرة بحيث تبين هذا الواقع.

٦٩ - السيد كوزنتسوف (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يرحب عموما بالنهج الذي تتبعه الأمانة العامة في إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة للادارة ويوافق على النتائج التي خلصت إليها اللجنة الاستشارية وعلى التوصيات التي تقدمت بها. فالولايات التي وافقت عليها الهيئات الحكومية الدولية والمبينة في الميزانية البرنامجية المقترحة تشمل مواضيع هامة مثل دور كل من السوق والدولة في التنمية الاقتصادية

والاجتماعية، ومواصلة الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا الوسطى والشرقية. وأعرب عن أمله في أن تستخدم هذه الموارد المتواضعة المخصصة لهذه المسائل، بأكبر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة.

٧٠ - السيد تويا (اليابان): أحاط علما بتوصية اللجنة الاستشارية بتوفير الوظيفة الاضافية من الرتبة ف - ٥ المطلوبة للاضطلاع بالأنشطة المتصلة بمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، من الموارد المخصصة عن طريق إعادة توزيع الموظفين، وأن الوظائف الأربعة لشعبة تحليل سياسات الاقتصاد الجزئي والسياسات الاجتماعية ستكون إضافية. ولكنه لم يكن مقتنعا تماما بالحاجة إلى هذه الوظائف الجديدة الأربع واقترح اعادة تخصيص إحداها لمتابعة أنشطة هذا المؤتمر بهدف كفالة أقصى قدر من الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة.

٧١ - السيد غوميني (أوكرانيا): رحب بانشاء شعبة تحليل سياسات الاقتصاد الجزئي والسياسات الاجتماعية، الذي سيتيح تنفيذ عدد من الولايات التي أنشأتها الجمعية العامة في دورتيها السابعة والأربعين والثامنة والأربعين، ولا سيما في قرارها ١٨٧/٤٧. كما رحب بالوفورات التي حققها الأمين العام والتي أسفرت عن انخفاض قدره ١٠٠ ٣٤٤ دولار في مستوى الموارد المقترحة للإدارة وعن هبوط في اجمالي عدد الوظائف؛ إلا أنه أعرب عن تأييده لإنشاء وظائف جديدة متى كان ذلك ضروريا بهدف تنفيذ الولايات المسندة لشعبة تحليل سياسات الاقتصاد الجزئي وسياسات اجتماعية تنفيذ فعالا.

٧٢ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢، قال إن السرد الوارد في الفقرة ٨ - ٤٢ يتفق تماما مع الولايات التي أنشأتها الدول الأعضاء في هذا المجال، ولا سيما فيما يتعلق بأثر الجزاءات الاقتصادية على الدول الثالثة. وأعرب أيضا عن تأييده للسرد الوارد في الفقرتين ٨ - ٤٣ و ٨ - ٤٤ من البرنامج الفرعي ٥. أما بالنسبة إلى الاحتياجات من الموارد (الفقرة ٨ - ٤٥)، فقد اعتبر أن إعادة تصنيف وظيفة من الرتبة ف - ٤ إلى الرتبة ف - ٥ لها ما يبررها بالكامل.

٧٣ - السيد ديموف (بلغاريا): قال إن وفده يؤيد إنشاء شعبة تحليل سياسات الاقتصاد الجزئي والسياسات الاجتماعية. وانه ينبغي توفير ما يكفي من الموارد للأنشطة المتصلة بمواصلة الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وبتقديم التقارير إلى مجلس الأمن والجمعية العامة عن تنفيذ الجزاءات الاقتصادية المتعددة الأطراف بموجب قرار الجمعية العامة ٢١/٤٩ ألف. وأيد أيضا إنشاء الوظائف المقترحة في الفقرة رابعا - ٢٠ من تقرير اللجنة الاستشارية.

٧٤ - السيد آلوم (بنغلاديش): قال إن الأمم المتحدة تتبع بشكل عام نهجا عالميا للاقتصاد الكلي. وفي حين قد يكون التحليل الاقتصادي الجزئي ضروريا في بعض الحالات، مثل حالة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، أشار الى أن مثل هذه البرامج المؤقتة، التي تكون سماتها رهن ظروف خاصة بكل حالة من الحالات، لا تبرر إنشاء هيكل دائم مثل شعبة تحليل سياسات الاقتصاد الجزئي والسياسات الاجتماعية. فقد لا تكون المؤهلات المهنية للموظفين المعينين لشغل الوظائف الجديدة هي أكثر المؤهلات ملاءمة في

المستقبل، لأن مواضيع الدراسة قد لا تبقى بالضرورة على حالها. وينبغي للأمانة العامة النظر في إمكانية الاستعانة بالخبراء الاستشاريين، أو مراكز الدراسات أو المنظمات الحكومية الدولية، عند الاقتضاء، لإجراء تلك التحليلات المحددة. وهذا النهج سيكون أكثر فعالية من حيث التكلفة.

٧٥ - السيدة بويرغو (كوبا): أعربت عن قلقها إزاء ما ورد في الفقرة ٨ - ٣ من إعادة تفسير لمجمل أهداف الادارة. فقد أشير في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ الى أن "الهدف من البرنامج هو مساعدة الهيئات الحكومية الدولية في الاضطلاع بمسؤولياتها المتمثلة في معالجة قضايا التنمية الدولية وتحقيق التعاون الدولي في إيجاد حل للمشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو الثقافي أو الإنساني" علاوة على "توجيه انتباه الهيئات الحكومية الدولية الى الجديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على التنمية العالمية" (A/47/6/Rev.1، الفقرة ١٢-١). وأوضحت أنه لا يوجد سند تشريعي لتوسيع نطاق أنشطة الادارة بحيث تتخطى الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، ولذلك فقد طلبت توضيحا من الأمانة العامة لهذه المسألة.

٧٦ - ولفتت الانتباه إلى الانخفاض في الموارد المطلوبة لبرامج الادارة، ولا سيما إلى احتمال تأثير مثل هذا الانخفاض على أنشطة متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وفي الوقت نفسه، أعربت عن قلقها إزاء الازدواجية في الجهود المبذولة، الناجمة عن ربط أنشطة الادارة بقدرات الانذار المبكر والقدرات التحليلية التي يجرى استحداثها حاليا في القطاعين السياسي والإنساني (الفقرة ٨ - ٨).

٧٧ - واسترسلت قائلة إن وفدها يشعر بالقلق للطريقة التي يتم بها توزيع الموارد على البرامج الفرعية المختلفة للبرنامج ١٢، قضايا التنمية العالمية وسياساتها، ولفتت الانتباه بشكل خاص إلى أن البرنامج الفرعي ٣، الدين الخارجي والتنمية، قد تلقى أقل الموارد بالرغم من أن الجمعية العامة أولته الأولوية القصوى. وطلبت من الأمانة العامة إيضاح الأساس المنطقي لتخصيص الموارد.

٧٨ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١، رصد وتقييم القضايا والسياسيات الاقتصادية العالمية الراهنة، أعربت عن دهشتها لأنه سيتاح دعم تحليلي من أجل استعراض وتقييم "خطة للتنمية"، لدى اعتمادها (الفقرة ٨ - ٣٠). كما التمست معلومات فيما يتعلق بالأساس التشريعي الذي يطلب من ادارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات استعراض وتقييم "خطة للتنمية" عقب اعتمادها من جانب الجمعية العامة.

٧٩ - ووافقت على الملاحظات التي أبداها وفد الهند وشاطرته شواغله التي أعرب عنها خلال المداولات التي جرت في لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة قيد النظر. وفوجئت بأوجه التفاوت بين وصف البرنامج الفرعي في وثائق الميزانية ووصفه الوارد في الخطة المتوسطة الأجل التي جرى استعراضها في وقت سابق والتي كان العمل يرتكز عليها. وأعربت عن قلقها بشكل خاص إزاء

استخدام مفاهيم مثل الاقتصاد الأمني وهو مفهوم يظهر للمرة الأولى في العديد من وثائق الأمانة العامة، لم تتخذ الجمعية العامة حتى الآن أي قرار بشأنها.

٨٠ - وأضافت تقول إن وفدها سيسعى، خلال المفاوضات غير الرسمية، إلى تعديل الفقرة ٨ - ٤٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة بشأن موضوع تقديم التقارير إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن عن العديد من الأنشطة المذكورة في تلك الفقرة. ولم توافق على الملاحظات الواردة في هذه الفقرة أو على المهام المقرر اسنادها إلى الادارة فيما يتصل بالأنشطة التي ينبغي أن تكون، عن حق، من اختصاص مجلس الأمن نظرا لتعلقها بتنفيذ الجزاءات الاقتصادية المتعددة الأطراف وبناء السلم بعد انتهاء الصراع. فليس من الملائم ربط أنشطة ذات طبيعة كهذه بالاحتياجات الإنمائية التي تشير إليها تحديدا الفقرة ٨-٤٢.

٨١ - وفيما يتصل بالبرامج الفرعية المختلفة المدرجة في الفقرة ٨ - ٥٥ من البرنامج ١٨، السكان، وبالنسبة المئوية لتوزيع الموارد على البرامج الفرعية، أعربت عن استغراب وفدها لأن البرنامج الفرعي ٥، التعاون التقني في مجال السكان، لم يعكس الأولوية القصوى التي منحتها إياه الجمعية العامة، بما يتمشى مع الخطة المتوسطة الأجل، ولأن الموارد المخصصة لم تعكس تلك الأولوية.

٨٢ - السيد ايتوكيت (أوغندا): قال إن وفده يتفق مع الآراء التي تقدم بها ممثلا الهند وكوبا، من بين الممثلين الآخرين، ويؤيد أعمال ادارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات. وفيما يتعلق بالوظائف الجديدة الأربع المشار إليها في الفقرة رابعا - ٢٠ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/50/7)، أشار الى أنه يشاطر اللجنة اهتمامها بوصف مهام الوظائف المقترحة. وأشار إلى أن اللجنة تلقت هذه المعلومات وطلب أن تتيح الأمانة العامة له الوصول إليها أيضا.

٨٣ - السيد هلبواكس (مدير شعبة تخطيط البرامج وميزانيتها): قال إن موضوع الأنشطة المرتبطة بمسائل الاقتصاد الجزئي كانت قيد النظر لسنوات عديدة. وفي الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤ ١٩٩٥، طلب الأمين العام إنشاء أربع وظائف جديدة للاضطلاع بالمهام المتصلة بمسائل الاقتصاد الجزئي، بما في ذلك وظيفة من الرتبة مد - ٢؛ وبناء على توصية اللجنة الاستشارية، طلبت الجمعية العامة الى الأمين العام إتاحة عدد كاف من الوظائف، عن طريق إعادة التوزيع، للاضطلاع بالأنشطة المتصلة بمسائل الاقتصاد الجزئي. وعلى الرغم من الاعتراف بالحاجة الى هذه الوظائف قبل عامين، فقد طلب الى الأمين العام السعي لتلبية هذه الحاجة عن طريق إعادة توزيع الوظائف، وهو ما تم الاضطلاع به خلال فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وخلال إعداد الميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وكما هو واضح من الميزانية المقترحة، فقد أمكن إنشاء ثلاث من الوظائف الأربع المقترحة بهذه الطريقة. ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة للوظيفة الرابعة (مد - ٢)، ولذا فقد اقترح الأمين العام إنشاء وظيفة جديدة. ورحب برأي اللجنة الاستشارية الذي يقول بإن هذا الاقتراح له ما يبرره، لأن الوظيفة الجديدة ستتيح إنشاء شعبة مستقلة لقضايا الاقتصاد الجزئي.

٨٤ - وأضاف يقول إن العلاقة بين الموارد المخصصة والبرامج الفرعية كل على حدة تعتمد أساسا على عبء العمل. فتخصيص قدر أكبر من الموارد لبرنامج فرعي معين لا يعني وضع سلم للأولويات. وعليه، فإن نسبة الـ ٩ في المائة المقترحة للبرنامج الفرعي ٣ من البرنامج ١٢، الدين الخارجي، لا تعني أن البرنامج الفرعي المعني يحظى بقدر أكبر أو أقل من الأهمية. ففي الواقع، اعتبرته الجمعية العامة برنامجا فرعيا ذا أولوية. والأمر سيان بالنسبة الى البرنامجين الفرعيين ٤ و ٥ المعنيين بالسكان، واللذين، بالرغم من تلقيهما مصادر أقل في الميزانية العادية، سيتلقيان موارد إضافية خارجة عن الميزانية، ولا سيما البرنامج الفرعي ٥، التعاون التقني.

٨٥ - واستطرد قائلا إنه بالرغم من تحقيق إعادة توزيع الوظائف فيما يتعلق بمسائل الاقتصاد الجزئي، لم يكن من الممكن تحقيق النتيجة نفسها في حالة الوظيفة من الرتبة ف - ٥ للمسائل السكانية. ولذا اضطر الأمين العام الى اقتراح إنشاء وظيفة جديدة في ذلك المجال.

٨٦ - وذكر أنه سبق للجنة البرنامج والتنسيق أن عالجت بالتفصيل أنشطة إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة في مجال الاقتصاد الأمني وتقديم التقارير الى الجمعية العامة بشأن الجزاءات الاقتصادية المتعددة الأطراف. وتنطوي هذه المسألة على ولايات منشأة خصيصا بموجب قرار مجلس الأمن ٨٤٣ (١٩٩٣) والعديد من قرارات الجمعية العامة. وبالإضافة الى ذلك، أعدت شعبة تخطيط البرامج وميزانيتها وثيقة من ثلاث صفحات للجنة البرنامج والتنسيق ستوزع على أعضاء اللجنة خلال المشاورات غير الرسمية وقبل المفاوضات غير الرسمية.

٨٧ - وختم يقول إن وفد أوغندا سيزود بأوصاف الوظائف المتعلقة بمسائل الاقتصاد الجزئي كما سيتلقى وفد كوبا ردا خطيا خلال المشاورات غير الرسمية على سؤاله المتعلق بالفقرة ٨ - ٤٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة.

الباب ٩ - إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية

٨٨ - السيدة شيراوز (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن من الصعب تبرير الميزانية المخصصة لإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية وإنه، تبعا لذلك، ينبغي توحيد مواردها ونقلها الى الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة المسؤولة عن أنشطة البرمجة والتعاون التقني ذات الصلة. وأضافت أن الطابع الانتشاري للأنشطة الحالية للإدارة يكشف وجود قدر كبير من المهام التي تتسم بسوء الإدارة وعدم وجود مهمة محددة لها، مما أدى الى انتقاص صلاحيات الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة العاملة في مجال التعاون التقني.

٨٩ - وأضافت تقول إن المسؤوليات الواسعة النطاق التي تضطلع بها الإدارة تتداخل مع المسؤوليات وأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الصناديق الطوعية والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ولاسيما

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وتقع مهمة بناء القدرات في صميم ولاية كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإدارة. واوضحت أن مسؤولية تنسيق أنشطة التعاون التقني تقوم بها عناصر داخل منظومة الأمم المتحدة مثل إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأكدت أن الظروف المتغيرة تشير الى أن مهام هذه الإدارة تقوم بأدائها بل وتؤديها بالفعل بالشكل المناسب والملائم، هيئات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

٩٠ - واستطردت قائلة إنه يمكن استيعاب مهام الإدارة في مكتب خدمات المشاريع - وهو الذراع التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكان المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد استعرض مستقبل مكتب خدمات المشاريع خلال أكثر من سنة وأوصى بعدم دمج المكتب في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وكحل توفيقي، طُلب الاعتراف بالمكتب بوصفه هيئة منفصلة وشبه مستقلة لها نظام داخلي للمساءلة منفصل عن نظام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأكدت أن مكتب خدمات المشاريع، بوصفه هيئة تسيرها الجهات المانحة، تعنى بإدارة التبرعات، سيكون أكثر فعالية وخضوعا للمساءلة من إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، الممولة في إطار الميزانية العادية.

٩١ - وختمت تقول إن وفدها يوافق على الملاحظات التي أدلت بها اللجنة الاستشارية بشأن نفقات السفر وخدمات المشتريات. وتمشيا مع السياسة العامة التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بإنشاء الوظائف الجديدة، اقترحت الموافقة على مهام الوظيفة من الرتبة ف - ٣، على أن تناط بأحد الموظفين الموجودين.

٩٢ - السيد فتاح (مصر): قال إن وفده يدعم أنشطة الإدارة ويعتقد أنه ينبغي تزويدها بكل ما يلزمها من موارد لتنفيذ برامجها. وفيما يتعلق بالنقل المقترح لـ ١٧ وظيفة من جنيف الى نيويورك وفيينا، سأل عن المهام التي كانت تؤدى في إطار هذه الوظائف.

٩٣ - السيد كوزنتسوف (الاتحاد الروسي): شدد على الحاجة الى زيادة فعالية الادارة وانتاجيتها، مع أخذ الموارد الضخمة المخصصة لهذه الغاية في الاعتبار. وأشار الى أن وفده يؤيد توصية اللجنة الاستشارية بتخفيض تكاليف السفر الى حدها الأدنى. كما يؤيد اقتراح الأمين العام الداعي الى إنشاء وحدة في فيينا لدعم التعمير والتنمية ويستغرب موقف اللجنة الاستشارية في هذا الصدد.

٩٤ - وختم قائلا إن الأمانة العامة للأمم المتحدة تجري حاليا إصلاحا لعمليات الشراء، وأنه ليس مقبولا في هذا السياق أن تبقى إدارة خدمات الدعم والادارة من أجل التنمية خارج هذه العملية. وأكد على ضرورة إضفاء الطابع المركزي على خدمات الشراء التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل تحقيق وفورات والاحتفاظ بهيكل إداري موحد يتبع نهجا احترافيا ومنسقا لشراء السلع والخدمات. وأشار الى أنه ينبغي تأييد اقتراح اللجنة الاستشارية وأن تدرسه الأمانة العامة بعناية.

٩٥ - السيد تويا (اليابان): قال إنه يؤيد الاقتراح الداعي الى إنشاء وظيفة من الرتبة ف - ٣ من أجل وحدة دعم التعمير والتنمية في فيينا، إذ أن أنشطتها لا تتصل فقط بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بل تتعداها أيضا الى آفاق جديدة هي منطقة يوغوسلافيا السابقة.

٩٦ - السيدة بويرغو (كوبا): قالت إن وفدها يعلق أهمية خاصة على الادارة وأنشطتها المتصلة بالتنسيق والتعاون التقنيين وتقديم المساعدة للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، أشارت الى أن وفدها يشعر بالقلق إزاء مستوى الموارد المقترحة من أجل برامج الادارة، الذي خفض بنحو ٥,٤ في المائة. وتساءلت عما اذا كان بإمكان الادارة الاضطلاع بجميع الأنشطة المقررة لفترة السنتين في ضوء هذا التخفيض.

٩٧ - وأعربت أيضا عن قلقها إزاء الولايات الخاصة بإنشاء وحدة دعم التعمير والتنمية، التي ستؤدي المهام المذكورة في الفقرة ٩ - ٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة. وأكدت من جديد أن وفدها لا يمانع إنشاء هذه الوحدة، إلا أنه قلق من أن تكون الأنشطة المذكورة في الفقرة ٩ - ٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة قد تتجاوز مهام تقديم دعم التعمير والتنمية الى حد بعيد.

٩٨ - واستطردت قائلة إنه في بعض أجزاء سرد الباب ٩، تم تجاهل دور حكومات الدول الأعضاء في سياق طلب الحصول على المساعدة من أجل الأنشطة المختلفة التي تضطلع بها الادارة. وقد طالت أوجه الاغفال هذه بشكل خاص سيادة الدول على مواردها الطبيعية، وهي مسألة وردت بشكل مناسب في صياغة خطة منتصف المدة لكنها لم ترد في هذا الباب من الميزانية.

٩٩ - وأخيرا، أكدت من جديد موقفها فيما يتعلق باستخدام مفاهيم مثل "التنمية البشرية المستدامة" في سرد هذا الباب من الميزانية، بالرغم من أن الجمعية العامة لم توافق عليها، وطلبت إدخال تعديل في هذا الخصوص.

١٠٠ - السيد غوميني (أوكرانيا): قال إنه يؤيد بالكامل المقترحات التي تقدم بها الأمين العام في الفقرة ٩-٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة. وإن وفده بلده يعلق أهمية خاصة على مشاركة ادارة خدمات الدعم والادارة من أجل التنمية في العمليات الجارية حاليا في يوغوسلافيا السابقة. ويؤيد أيضا توصية اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة رابعا - ٢٦ من تقريرها الداعية الى الموافقة على إنشاء وحدة لدعم التعمير والتنمية في فيينا.

١٠١ - السيد شو غوانغيو (الصين): قال إن الموارد البشرية والمالية لادارة خدمات الدعم والادارة من أجل التنمية تتجه الى التضاؤل وهو أمر يدعو الى القلق في العديد من البلدان النامية، لأن الادارة توفر لها المساعدة مباشرة في مجال التعاون التقني وتنمية الموارد البشرية. وعلى الرغم من أن وفده يتفق مع وفود أخرى على أن مهام الادارة تتداخل مع المهام التي تضطلع بها ادارات أخرى تابعة للأمم المتحدة، أوضح أنه

يعتقد أن الحل المناسب يكمن في محاولة تقليص هذا التداخل قدر الإمكان وليس في دمج مهام الادارات المعنية، على نحو ما اقترحت هذه الوفود.

١٠٢ - وفيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، شدد على أن هذا الأمر عمل جدي للغاية لا يجوز الاستخفاف به. ومن المهم التعلم من محاولات الاصلاح التي جرت في الماضي وأن يعي الجميع تماما بأنه لا يمكن لدولة ما فرض تدابيرها الاصلاحية على الدول الأخرى، بل عليها استشارة جميع الدول الأعضاء في المنظمة، واللجان الرئيسية والادارات المعنية بشأن هذه التدابير.

١٠٣ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): قال إن خفض موارد إدارة خدمات الدعم والادارة من أجل التنمية نجم عن اقتراحين: أولهما، الاقتراح بنقل خدمات التعاون التقني المقدمة لبلدان أوروبا الشرقية وليوغوسلافيا السابقة التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من جنيف الى فيينا، في مرحلة أولى، ومن ثم الى نيويورك في مرحلة ثانية، وثانيهما هو الاقتراح الداعي الى إلغاء ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة توفر خدمات لشؤون السكرتارية. وعلى الرغم من أنه أحاط علما بالقلق الذي أعربت عنه وفود عديدة في هذا الخصوص، قال إن تنفيذ هذين الاقتراحين من شأنه تمكين الادارة من توفير خدمات أفضل، نظرا الى أن البلدان المتلقية للمساعدة التقنية أقرب الى فيينا منها الى جنيف، مما يؤدي الى تقليص التكاليف الناجمة عن مرتبات الموظفين، والسفر وغير ذلك من التكاليف الأخرى. وهذه التدابير تجيء استجابة للولاية التي أناطتها الجمعية العامة بالأمين العام في قراريها ١٨١/٤٨ و ١٠٦/٤٩ المتعلقين بإدماج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي.

١٠٤ - وأحاط علما بتوصية اللجنة الاستشارية وقال إن الأمانة العامة تعتزم الأخذ بها عندما تنظر في تدابير الاقتصاد الجديدة التي سيتم اعتمادها لتحسين فعالية النظام.

١٠٥ - السيد هلبواكس (مدير شعبة تخطيط البرامج وميزانيتها): قال إن الوظائف الـ ١٧ المقرر نقلها من جنيف الى نيويورك وفيينا تتصل بالزمالات وبمهمة التوظيف في مجال المساعدة التقنية.

١٠٦ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة أنجزت قراءتها الأولى للباب ٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ وأنها قررت إحالتها الى المشاورات غير الرسمية لمواصلة النظر فيها واتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنها.

رفعت الجلسة في الساعة ١٨/٠٥